محتوى المادة

المحور الأول: ماهية علم اقتصاديات التعليم

أولا: تعريف علم اقتصاديات التعليم

ثانيا: نشأة علم اقتصاديات التعليم

ثالثا: مجالات البحث في علم اقتصاديات النعيم

رابعا: أهمية علم اقتصاديات التعليم

خامسا: علاقة علم اقتصاديات التعليم بالعلوم الأخرى

المحور الثاني: المدارس النظرية لاقتصاديات التعليم

أولا: المدرسة الكلاسيكية

ثانيا: المدارس الاقتصادية الجديدة (نيوكلاسيكية)

المحور الثالث: تمويل وتكلفة التعليم

أولا: تمويل التعليم

ثانيا: تكلفة التعليم وحسابها

المحور الرابع: العائد والفاقد في التعليم

أولا: العائد من التعليم

ثانيا: الفاقد في التعليم

المحور الخامس: الكفاءة والتخطيط في النظام التعليمي

أولا: الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي

ثانيا: التخطيط في التعليم

المراجع

كتب، مجلات، مواقع الكترونية ... الخ

مزهود نوال

المحاضرة 01

المحور الأول: ماهية علم اقتصاديات التعليم

أولا– تعريف علم اقتصاديات التعليم

1– تعريف علم الاقتصاد:

- عرفه ادم سميث بأنه "ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي يمكن أن تزيد ثروة الأمم".
- وعرفه ألفريد مارشال في كتابه "مبادئ الاقتصاد"1890 بأنه: "دراسية للإنسان في أعماله التجارية اليومية، وهو يتناول ذلك الجزء من حياة الإنسان المتعلقة بالنشاط الاجتماعي والمتصلة بكيفية حصوله على الدخل".
- علم اجتماعي يبحث في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات بهدف إشباع أقصى ما يمكن من حاجات ورغبات أفراد المجتمع حاجى حاضرا ومستقبلا.

ويتلخص الاقتصاد في عمليات أساسية هي: الإنتاج التوزيع والاستهلاك

2– تعريف علم اقتصاديات التعليم

ينظر لعلم اقتصاديات التعليم من حيث كونه أحد فروع علم الاقتصاد، كما ينظر إليه على أنه حقل مستقل في الدراسات التربوية، والواقع أن هذا العلم حديث نسبيا ظهر فقط في مطلع ستينيات القرن 20، يهتم أساسا بالجوانب الاقتصادية لقطاع التعليم من خلال التأصيل الاقتصادي للظواهر التعليمية بالاستناد إلى أدوات التحليل الاقتصادي والنظريات الاقتصادية

ومنه يمكن **تعريف علم اقتصاديات التعليم** على أنه علم يختص بدراسة علاقة الا قتصاد بالتعليم من خلال التحليل الاقتصادي للنظم التعليمية ودورها في الحياة الاقتصادية.

ثانيا: نشأة علم اقتصاديات التعليم

أشار الكثير من العلماء المسلمين لأثر التعليم على واقع المجتمع الاقتصادي، ومن أمثلة تلك الإشارات ما تناوله العلامة ابن خلدون في "مقدمته" حين تطرق لمفهوم الصناعات، والغزالي في "إحياء علوم الدين" حين تحدث عن مفهوم الكسب، وتعود نشأة علم اقتصاديات التعليم إلى بداية العقد السادس من القرن 20 بفضل الإسهامات النظرية والتطبيقية التي قدمها نخبة من علماء الاقتصاد الأمريكيين وبشكل خاص إسهامات تيودور شولتز Theodore W. Shultz تحديدا في خطابه الذي ألقاه سنة 1960 عند توليه رئاسة الجمعية الاقتصادية الأمريكية، وكذا العدد الخاص من مجلة الاقتصاد السياسي الصادرة سنة 1962 التي كان مشرفا عليها، حيث كان موضوع العدد الاستثمار في البشر" ثم أتي مباشرة جاري بيكر Gary S. Becker سنة 1964 ليطور مقاربة لمفهوم رأس المال البشري في كتابه " رأس المال البشري Human Capital، لكن في المقابل لا يمكن إغفال إسهامات عديد من الاقتصاديين قبل عام 1960 والتي كانت تصب في السياق ذاته من خلال مناقشة عدد من الجوانب الاقتصادية للتعليم، ومثال ذلك إسهامات ادم سميث في كتابه "ثروة الأمم" الذي أشار للأهمية الكامنة للتعليم في رفع الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

ويمكن تمييز أربع محطات رئيسية في تطور علم اقتصاديات التعليم:

1- فترة الستينات: تمثلت في الإسهامات الأولى لكل من ثيودور شولتز (1961)، جاري بيكر (1964)، التي تعاملت مع التعليم من حيث كونه نشاطا استثماريا استهلاكيا، وعليه فقد تميزت تلك الفترة بمحاولات تقدير معدل العائد من الاستثمار في رأس المال البشري، أو مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي.

2- فترة السبعينات: تميزت بالإسهامات التي اعتبرت التعليم مؤشرا خاصا لرب العمل بدلا من اعتبار وجود قيمة اجتماعية له، ومن روادهذه المرحلة ارو (1973)، سبانس (1973)، وستيغلتز(1975)، ولذا كان الباحثون في خلال العقد السابع من القرن 20 منصبين على محاولات اختبار وجود فرضية الفرز (التي مفادها أن التعليم لا يرفع إنتاجية الفرد، بل فقط يبين وجود فروق مسبقة بين الأفراد).

3- فترة الثمانينات: تميزت بالإسهامات التي أبرزت دور التعليم في النمو الداخلي ومن رواد هذه المرحلة لوكاس (1988)، ورومر (1968-1990).

4- فترة التسعينات وما بعدها: تميزت بالبحث في الآثار الخارجية للتعليم، ومن أبرز الباحثين فيها أسيمو غلو، وانغريست (2001)، وأصبح التركيز عندئذ مرصبعلى تحديد الآثار الخارجية للتعليم على النمو الاقتصادي.

ثالثا: مجالات البحث في علم اقتصاديات التعليم

عند ظهور علم اقتصاديات التعليم كانت مساحة اهتمام الباحثين في هذا العلم محدودة، حيث كان التركيز منصبا على عدد قليل من الموضوعات المرتبطة برأس المال البشري، ولكن مع مرور الوقت توسعت مساحة البحث وهذا أدى إلى إثراء العلم الحديث بكم هائل منالدراسات النظرية والتطبيقية، ومن أهم المجالات التي ينصب عليها اهتمام الباحثين في اقتصاديات التعليم:

- قياس العائد من الاستثمار في رأس المال البشري.
- قياس مساهمة التعليم في الاقتصاد.
- قياس الآثار الخارجية للتعليم.
- دراسة بدائل تمويل التعليم والإنفاق عليه.
- قياس تكلفة التعليم.
- قياس رأس المال البشري.
- دراسة الجودة في التعليم.
- دراسة العدالة والكفاءة في التعليم.
- دراسة اقتصاديات التعليم عن بعد والتعليم المفتوح.
- دراسة ظاهرة هجرة العقول.
- دراسة علاقة التعليم بسوق العمل.
- العرض والطلب على التعليم.
- دراسة تكلفة التعليم.
- دراسية الفعالية في التعليم.

- التخطيط التعليمي وهندسة التعليم.
- تكنولوجيا التعليم.

رابعا: أهمية علم اقتصاديات التعليم

إن البحث في علم اقتصاديات التعليم لا يجد ترفا عالميا ولا غاية في ذاته، إنما الهدف منه بالأساس هو تمكين الأسلوب العلمي في التعامل مع قضايا التعليم الاقتصادي، ومن الناحية العلمية يمكن الاستفادة من علم اقتصاديات التعليم في:

- الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمالية والتكنولوجية والزمنية المناسبة للأهداف التعليمية.
- تقدير تكلفة التعليم في مراحله وأنواعه المختلفة على المدى القريب والبعيد في ضو بيانات، الحاضر وطموحات المستقبل وتوقعاته، ودراسة كيفية توزيع ميزانية التعليم في ضوء تلك التقديرات.
- تقويم نظم تمويل التعليم في ضوء معايير مقبولة مثل الكتابة والعدالة والكفاءة وغيرها.
- البحث عن بدائل التمويل لتخفيف الضغط على التمويل الحكومي.
- دراسة فوائد التعليم في مراحله وأنواعه المختلفة ومقارنتها بالتكلفة

خامسا: علاقة علم اقتصاديات التعليم بالعلوم الأخرى

تعتبر العلاقة بين علم اقتصاديات التعليم وغيره من العلوم قوية جدا، فهذا العلم مجالاته لا تعمل بصورة منفردة أو مستقلة عن بقية العلوم التربوية والاجتماعية، ففي قضايا تحديد الكلفة والتنبؤ بها مثلا يلجأ الباحث في اقتصاديات التعليم إلى التعاون مع زملائه في الاقتصاد وغيره من العلوم المرتبطة بهذا المجال، لذا فان هذا العلم بموضوعاته ومجالاته المتعددة يشكل جسرا بينه وبين العديد من العلوم مثل: علم الاقتصاد (خاصة موضوع الطبقات الاجتماعية وعلم الاجتماع الصناعي)، والإدارة الاجتماعية، والتربية المقارنة، وعلم النفس التربوي ... الخ

المحاضرة 02

المحور الثاني: المدارس النظرية لاقتصاديات التعليم

أولا : المدرسة الكلاسيكية Classical Theory

1- تعريف المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد Classical School

هي أسلوب فكري ارتبط بكل من العلوم الإدارية والاقتصادية وسميت بالكلاسيكية باعتبارها أول مدرسة تعني بالخبرات والأساسيات والقواعد الخاصة بالإدارة معتمدة بذلك على الاقتصاد، وارتبط فكر هذه المدرسة مع الفكر الرأسمالي الاقتصادي الذي يعتمد على وجود المال الوفير ذلك أن المال يشكل المحور الرئيسي الذي تعتمد عليه العديد من النشاطات.

كان أبرز رواد هذه النظرية العالم الاسكتلندي ادم سميث A, Smith ودافيد ريكاردو D. Ricardo ومالتوس Maltus ودافيد هيوم D. Hume وتركز هذه النظرية على عنصري رأس المال والسكان كعناصر اقتصادية تؤدي بشكل مباشر إلى التنمية الاقتصادية، ولقد أوضح ادم سميث اهتمامه بالعنصر البشري من خلال طرحه في كتابه (ثروة الأمم)، حيث أوضح سميث الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتعليم، إذ يؤكد على ضرورة توجيه نفقات معينة للنشاطات التعليمية والتي ستقود إلى تكوين رأس المال المتمثل في العلم والمعرفة وكيفية استخدامهما من قبل الناس،

فالأموال المخصصة للتعليم سوف تسهم في تكوين رأس المال المتكون من المعرفة والمهارة، فالمهارة تدخل في العملية الإنتاجية كرأس المال، والآلات والمباني، ويرى أن الاستثمار في مجال التعليم لا يختلف على الاستثمار في مجال العوامل الأخرى التي تدخل في العملية الإنتاجية.

ثانيا: النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية (الجديدة) Neo-classical Theory

نشأت المدرسة النيوكلاسيكية في علم الاقتصاد نتيجة أعمال عدد من علماء الاقتصاد ينتمون إلى جنسيات متعددة وقد سارت المدرسة النيوكلاسيكية على خطى المدرسة الكلاسيكية، ونادت أيضا بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفي تحليل السلوك الاقتصادي والقوانين بالمجتمع ككل.

تقوم هذه النظرية على الأسس التقليدية (الكلاسيكية) وتضيف إليها عناصر اقتصادية أخرى لها فاعلية في إحداث عملية التنمية الاقتصادية أبرزها الاستثمارات الخارجية.

ثالثا: النظرية الماركسية Marxisin Theory

وضع هذه النظرية كارل ماركس وركز فيها على عنصر العمل البشري بمفهومه الواسع، حيث احتل هذا العنصر مكان الصدارة في الفكر الماركسي، وقد انعكست أهمية النظرة الماركسية للإنسان في الأهمية الكبرى التي أولاها الفكر الماركسي للتربية لدورها الرائد في إعداد وتكوين الفرد وتنمية قدراته بشكل عام وقدراته العقلية بشكل خاص، وتقوم النظرية الماركسية على تفسير مختلف ظواهر الحياة مثل التفسير المادي للتاريخ، والصراع الطبقي وفائض القيمة، وتراكم رؤوس الأموال العينية فهذه العناصر وفق النظرية الماركسية هي التي تخلق النمو في المجتمع

رابعا: النظرية الكينزية Keynesiam Theory

تعود هذه النظرية إلى كينز وتشير إلى أنه كلما ازداد حجم التشغيل في أي بلد ازداد حجم الدخل الكلي، وأن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص من البطالة يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو على الاستثمار، ويرى كينز أن الطلب الفعال Effective Demands عنصر له أهمية كبرى في التنمية الاقتصادية، أي أنه إذا توافرت لدى أفراد المجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء السلع الاستهلاكية، فان ذلك سينعكس على الزيادة في إنتاج السلع الاستثمارية، ما يؤدي إلى التخلص من البطالة عن طريق التوظيف في المجتمع، ولقد تبعت نظرية كينز النظرية الكينزية الجديدة التي تعد امتدادا للأولى، ومنها نموذج لادمار M, Ladmart الذي ركز على عنصر رأس المال ودوره في التنمية، ونموذج آرثر لويس A. Louis الذي اهتم بعنصر العمل كعامل أساسي لإنجاح عملية التنمية.

خامسا: نظرية التوازن وعدم التوازن Balanced and unbalanced Theory

تشتمل هذه النظرية على نظريتين هما: نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن Theory of big push and balanced growth ونظرية النمو غير المتوازن Theory of unbalanced growth وتشير هذه النظرية إلى ضرورة الموازنة بين عناصر الاقتصاد المختلفة مثل (العمل، رأس المال، والأرض والتنظيم) لان ذلك يساعد في عملية التنمية، وعلى عكس ذلك فان أي عدم توازن بين عناصر الاقتصاد يؤدي إلى التخلف الاقتصادي.

المحاضرة 03

المحور الثالث: التمويل والتكاليف في التعليم

أولا: تمويل التعليم

1- مفهوم تمويل التعليم

- يقصد بتمويل التعليم توفير وإدارة ما يلزم من موارد مالية وعينية لمؤسسات التعليم وذلك بقصد تمكينها مما تحتاجه حتى تقوم بمهامها المنوطة بها وتستمر في نشاطها، وقد يكون مصدر هذا التمويل الحكومة أو القطاع الخاص.
- هو كل ما ينفق على التعليم من قبل النظام الاقتصادي في صورة أموال سائلة أو مساعدات عينية بقصد توفير الخدمة التعليمية لمن هم بحاجة لها.

2- العوامل المؤثرة في تمويل التعليم

يتأثر تمويل التعليم بعوامل بعضها داخلي يرتبط بنظام التعليم ذاته، وبعضها خارجي يتعلق بالبيئة الخارجية لنظام التعليم وذلك على النحو التالي:

2-1- العوامل الداخلية

- إلزامية التعليم.
- التوسع الكمي لتلبية الطلب الاجتماعي على التعليم.
- الاهتمام بجودة التعليم وضبط كفايته الداخلية من خلال ضبط أعداد الطلبة في الفصل.
- التوظيف المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية.
- الاهتمام بتطوير البيئة التعليمية، خاصة الطاقم المدرب والخدمات المساعدة (ملاعب، قاعات المحاضرات، مطاعم... الخ).
- مستوى الهدر التعليمي(الرسوب و التسرب) الذي يشكل هدرا اقتصاديا من خلال رفع تكلفة الوحدة التعليمية.

2-2- العوامل الخارجية

- النمو الديمغرافي وما يرتبط به من تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم ومن ثم تزايد تكاليف التعليم
- تزايد اهتمام البلدان بالتعليم باعتبار أن الإنفاق عليه شكل من أشكال الاستثمار.
- تزايد اهتمام الأسر بالتعليم بالنظر إلى دوره في تنمية المهارات ورفع مستوى الدخل في المستقبل للأبناء
- العامل الجغرافي ممثلا في توزيع السكان بين المدن والقرى وتباين معدلات الكثافة السكانية.
- التقلبات الاقتصادية محليا وإقليميا وعالميا (كتقلبات أسعار النفط في الدول التي تعتمد النفط مصدرا أوليا ورئيسيا لدخلها القومي) وما يترتب عليها من تبعات مالية كزيادة نسبة التضخم

3- أشكال تمويل التعليم

3-1- التمويل الحكومي: يقصد بالتمويل الحكومي ذلك التمويل الذي تتكفل به الدولة في شكل مواد مالية مخصصة لقطاع التعليم، وذلك بغية توفير تعليم مجاني لمن هم في سن التعليم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في تلقي التعليم، وهذا هو الأسلوب السائد في الكثير من البلدانالنامية.

ولكن للتمويل الحكومي الهادف إتاحة مجانية التعليم بعض الانعكاسات السلبية، منها تزايد احتمالية تدهور الفعالية الداخلية للتعليم، وكذا احتمالية انخفاض جودة التعليم، بل قد يتعزز التفاوت بين فئات المجتمع، ففي الدول التي تعتمد الضرائب مصدرا رئيسيا للدخل قد يصبحالفقراء عمليا هم من يمول تعليم الأغنياء، كما أثبتت ذلك بعض الدراسات.

3-2- التمويل الخاص: خلافا للتمويل الحكومي، فان التمويل الخاص لا تتكفل به الدولة بل المتكفل به هو المستفيد المباشر من التعليم وهم التلاميذ والطلبةمن خلال دفع تكاليف الدراسة من رسوم وغيرها، وهذا هو الاتجاه السائد في الكثير من الدول المتقدمة باعتبار أنه يخفف العبء على ميزانية الدولية، ولكن يؤخذ على هذا الأسلوب من التمويل إغفال جانب العدالة في توفير الخدمات التعليمية، حيث تعجز الأسرالفقيرة عن دفع تكاليف دراسة أبنائهم بخلاف الأسر الغنية (وهو ما يجبر أبناء الفقراء على التوجه إلى المدارس الحكومية التي غالبا ما تتدنى فيها جودة التعليم).

3-3- التمويل المختلط: في إطار التمويل المختلط للتعليم يوجد كل من أسلوب التمويل الحكومي والتمويل الخاص بدرجات متباينة من بلد الآخر، حيث يتقاسم المنتفعون بالخدمة التعليمية مع الدولة عبء التمويل، وبالطبع فإن هذا الحل الوسط يعمل على تخفيف الضغط على ميزانية الدولة ويجعلها توفر جزءا من مواردها لصالح قطاعات أخرى، وبالمقابل فإن إسهام المنتفعين بالخدمة التعليمية بدفع جزء من الرسوم الدراسية سيعمل على تحسين مستوى تحصيلهم المعرفي ومن ثم تحقيق جودة التعليم

4- مصادر تمويل التعليم

4-1- ميزانية الدولة: تخصص الحكومات سنويا مبالغ محددة من الميزانية العامة قصد الإنفاق على التعليم بجميع فروعه ومستوياته، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال مؤشر نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي وغالبا ما تكون النسبة في المتوسط(20%)

4-2- الرسوم الدراسية: يرتبط اتجاه فرض الرسوم الدراسية على الأفراد بالاتجاه الاقتصادي الحر الذي يهدف إلى ضرورة المساهمة المباشرة للمستفيدين من أي خدمة بما في ذلك الخدمات التعليمية في جميع المستويات خاصة في التعليم الثانوي والجامعي

4-3- قروض الطلبة: يعد منح قروض للطلبة في مرحلة دراستهم لتسديد رسوم الدراسة على أن يسترد بعد تخرجهم أحد البدائل المعتمدة في كثير من البلدان خاصة البلدان المتقدمة، لكن غالبا ما يرتبط هذا المصدر لتمويل التعليم بإشكال يتمثل في احتمالية أن يحصل المتخرج علىوظيفة بدخل زهيد، أو عمل غير مستقر مما يسبب له مشكلات في تسديد قيمة القرض لذا تلجأ الجهات المعنية عادة إلى تقسيط استرداد الدين بشكل مخفف، مثلا من خلال إعفاء الخريج من دفع الفوائد.

4-4- قروض المؤسسة التعليمية: يمكن أن تحصل المؤسسات التعليمية على حاجاتها المالية من بعض المؤسسات المالية الدولية، إلا أنه يفضل بدلا من ذلك القروض الداخلية من داخل البلد ذاته، والسبب هو الخوف من ارتفاع الفوائد السنوية المطلوب سدادها، أو أن تؤثر هذهالقروض على قرارات تلك المؤسسات التعليمية وتوجهاتها العامة، حيث ترتبط بعض القروض الدولية بشروط معينة

4-5- السندات التعليمية: تتمثل فكرة السندات التعليمية (Vouchers) في تقديم الدولة مبالغ مالية لأولياء الأمور الذين لهم أطفال في سن الدراسة، وتعادل قيمة تلك المبالغ قيمة التكاليف المتوسطة للدراسة لو كان ذلك الطفل سيدرس في مدارس حكومية، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى دخل الأسرة، وتستخدم تلك السندات في دفع تلك التكاليف لأي مدرسة على حسب اختيار أولياء الأمور، وتتراوح قيمةتلك السندات في تناسب عكسي مع مستويات دخل أولياء الأمور، ومن ثم خلال هذا الأسلوب تقوم الحكومة بتمويل التعليم بطريقة غيرمباشرة حيث تقوم بتمويل مصاريف التعليم بدلا من توفير التعليم وتمويله تمويلا مباشرا

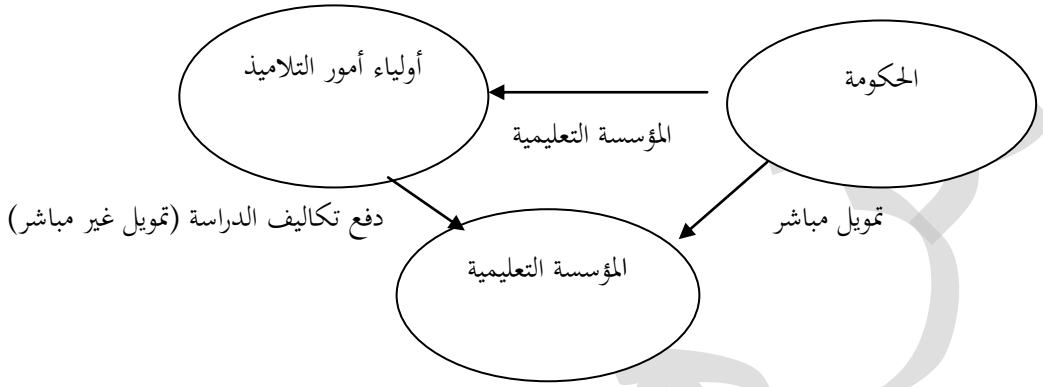

شكل يوضح تمويل التعليم باستخدام نظام السندات التعليمية.

4-6- المنح الدراسية: تقوم الدولة أو المؤسسة التعليمية أو حتى الشركات الخاصة بتقديم منح للطلاب خاصة في التعليم العالي قصد تغطية تكاليف دراستهم، وقد تأخذ تلك المنح شكل البعثات الدراسية، وهي بخلاف القروض لا تسترد بعد نهاية فترة الدراسة، كما أن الاستفادة من المنح غالبا ما يكون بشروط معينة قد ترتبط بالخلفية الاجتماعية والاقتصادية للطالب، أو بالنتائج التي يتحصل عليها في دراسته، أو بالتزاماتيلتزم بما الطالب تجاه المؤسسة المانحة بعد التخرج.

4-7- المؤسسة التعليمية المنتجة: يمكن للمؤسسات التعليمية أن تسدد جانبا من نفقاتها من خلال مواردها الإنتاجية سواء أكانت زراعية أو صناعية أو غير ذلك، بمعنى تحويل المؤسسة التعليمية إلى موقع إنتاجي مع استمرار تقديم خدماتها الأكاديمية، وهذه المبادرة تمكن المؤسسةالتعليمية من توفير مورد إضافي، وذلك من خلال استغلال إمكاناتها الخاصة المتمثلة في الباحثين في مختلف الميادين الذين بإمكانهم تجسيد طاقاتهم وبحوثهم ميدانيا، وتقديم خبراتهم واستشاراتهم لمن هم في حاجة إليها من خارج الجامعة.

الوقف: يعهد نظام الوقف على التعليم من أهم مصادر تمويل التعليم في الإسلام، وبالنظر لتاريخ العلم في العالم الإسلامينجد كثيرا من المدارس ودور العلم قد وقفت عليها الأوقاف للإنفاق عليها وعلى المعلمين فيها والطلبة، ويعمل بالوقف في مؤسسات عالمية كبيرة ولعلأشهرها جامعة هارفارد التي تعد الأوقاف الموقوفة عليها من أضخم الأوقاف التعليمية في العالم.

المحاضرة 04 (تابع للمحور الثالث)

ثانيا: تكلفة التعليم

إن المجال الأكثر وضوحا للبحث في اقتصاديات التعليم بالنسبة للاقتصادي هو مسألة تكلفة التعليم ويمكن أن نعرف التكلفة كما يلي:

1- مفهوم التكلفة:

- يعرف رجال الاقتصاد عوما التكلفة كمقياس لمقدار إنفاق نقدي يتم في سبيل تحقيق منفعة محددة، فهي أداة وليست غاية في حد ذاتها.
- و يستخدم مصطلح التكلفة بصفة عامة فيما يتعلق بإنتاج السلع والخدمات.
- وتعرف بأنها إجمالي الإنفاق اللازم لإنتاج كمية معينة من السلع أو الخدمات.

ومن هنا يرتبط مفهوم التكلفة في علم الاقتصاد بتحليل العملية التي تستخدمها شركات الأعمال أو الصناعات لإنتاج السلع أو الخدمات.

2- تعريف تكلفة التعليم

- مقياس لمقدار الإنفاق النقدي الذي يتم في سبيل تحقيق منفعة محددة
- مجموع النفقات المالية الحالية أو المتوقع إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من القوى البشرية المجهزة بالمعارف والمهارات والاتجاهات الأساسية التي تمكنهم من التكيف مع الحياة والانخراط في أحد أنشطة المجتمع.

3- أهمية دراسة تكلفة التعليم

تكمن أهمية دراسة تكلفة التعليم في النقاط الآتية:

- إيجاد نوع من التناسق بين الميزانية المخصصة للتعليم وغيرها من الميزانيات المخصصة لقطاعات الإنتاج والخدمات الأخرى، فتقديرات النفقات الكلية للتعليم تعد نشاطا أساسيا لمناقشة حصة التعليم من الميزانية ومن الإنتاج القومي الإجمالي.
- توزيع الموارد المتاحة للتعليم –خاصة الموارد المالية – توزيعا عادلا ومنطقيا بين مراحل التعليم وأنواعه المختلفة في ضوء معايير محددة، كتعداد الطلاب المسجلين في كل مرحلة، وخصائصهم وطبيعة المناهج وغير ذلك.
- التأكد من أن الأجهزة التعليمية تجيد استثمار الموارد التي تخصص لها في الأوقات المحددة، والجدير بالذكر أن الاتجاه المفضل في الآونة الأخيرة لدى عديد من الدول هو التأكيد على الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة للتعليم قبل التفكير في زيادة تلك الموارد نظرالتزايد تكلفة التعليم زيادة ملحوظة في وقت تشتد فيه الأزمات الاقتصادية محليا وعالميا.
- إن دراسة تكلفة التعليم في ماضيها وحاضرها يساعد على تقدير تكلفة التعليم في المستقبل.
- تفيد دراسات تكلفة التعليم والتنبؤ بما في البحث عن مصادر جديدة للتمويل بالإضافة إلى المصادر التقليدية، لاسيما أن حجم الأموال التي تخصص للتعليم تعتبر أكبر من طاقة معظم الدول وخاصة النامية منها.

4- أسباب الزيادة في تكلفة التعليم

لم تتزايد تكاليف التعليم في العالم خلال العقود القليلة الماضية اعتباطا بل تزايدت لوجود بعض العوامل والاعتبارات والتي من بينها ما يلي:

- الزيادة السكانية التي رافقها زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، إضافة إلى تبني معظم الدول مبدأ التعليم الإلزامي المجاني في المراحل التعليمية الأساسية
- إطالة عدد سنوات التعليم الإلزامي المجاني في معظم الدولي.
- زيادة الاهتمام بجودة العملية التعليمية إلى جانب الكفاءة الكمية مثل تحسين مستوى أداء المعلم وتطويره في أثناء الخدمة، وتطويرالمناهج وتقليل كثافة الفصول، والاهتمام بالمباني والتجهيزات المدرسية وغيرها.
- التوسيع في مجالات الدراسات العلمية والتكنولوجية، وهي حالات تتطلب نفقات كثيرة كتجهيز المختبرات والورشات وغيرها.
- ازدياد نسبة التضخم في قيمة بعض العملات، مما سبب ازدياد التكاليف الجارية والرأسمالية

5- أقسام تكلفة التعليم

5-1- التكلفة الحقيقية مقابل التكلفة النقدية: قد يعبر عن المدخلات التعليمية بلغة التكلفة الحقيقية(Real Resource Cost) عندما تقاس بوحدات طبيعية مثل: أعداد المدرسين أو ساعات عملهم، وعدد الكتب المدرسية وغير ذلك، كما يمكن أن يعبر عنها بدلالةقيمتها النقدية (Monetary Value)، وكلا النوعين مهم في التعبير عن تكلفة المدخلات وذلك لأغراض تحليل التكلفة التعليمية

5-2- التكلفة العامة مقابل التكلفة الخاصة: التكلفة العامة (Public Cost) هي التي تدفع من طرف الحكومة، أما التكلفة الخاصة (Private Cost) فهي التكلفة التي يتحملها الطلبة وأسر هم في شكل مصاريف دراسية كشراء الكتب والأدوات المدرسية، وتشمل التكلفة الخاصة أيضا مصاريف الأفراد على برامج التعليم غير النظامي (كالدروس الخصوصية).

5-3- التكلفة الجارية مقابل التكلفة الرأسمالية: عادة ما يميز بين تكاليف التعليم الجارية (Current Cost) وتكاليف التعليم الرأسمالية (Capital Cost) ويشمل القسم الأول الأجور والمكافآت والمصاريف الإدارية والمصاريف العامة مثل تكاليف التشغيل والصيانة وإيجار المباني والمصاريف المرتبطة بالأنشطة المدرسية كالرحلات المدرسية، في حين أن القسم الثاني يشمل ثمن الأراضي والمباني القائمة عليها، وكذاالتجهيزات كالتأثيث والمخابر والمعدات.

5-4- التكلفة المباشرة للتعليم مقابل التكلفة غير المباشرة: يقصد بالتكاليف المباشرة (Direct Cost) كل ما ينفق إنفاقا مباشرا على التعليم سواء تعلق الأمر بالتكاليف العامة أو الحكومية السابق ذكرها أو الخاصة، وأما التكلفة غير المباشرة(Opportunity Cost) فيقصد بها الدخل المحتمل الذي يضحي به الطالب بسبب مواصلة دراسته، ففي نظر الباحثين في مجال اقتصاديات التعليم، يعد دخل الفرصالضائعة تكلفة غير مباشرة للتعليم.

5-5- تكلفة الوحدة: يقصد بتكلفة الوحدة ما ينفق في المتوسط على وحدة معبرة في النظام التعليمي، وقد تكون تلك الوحدة مثلا تلميذاأو فصلا دراسيا، أو مدرسة أو جامعة، أو معلما أو أستاذا جامعيا.

6- قياس تكلفة التعليم

يقصد بقياس تكلفة التعليم تقدير تكلفة الطالب، ولحساب تلك التكلفة صور متعددة فمثلا تحتسب تلك التكلفة بقسمة إجمالي ما أنفقعلى التعليم خلال فترة زمنية معينة على عدد الطلبة المسجلين في الفترة ذاتها، فمثلا يمكن تقدير تكلفة التلميذ في مرحلة الابتدائي بقسمة حجم الإنفاق الكلي على التعليم الابتدائي في فترة ما على عدد التلاميذ في تلك الفترة، وكذا بالنسبة لتكلفة التلميذ في المتوسط أو الثانوي وللطالبفي الجامعة، كما يمكن أيضا حساب تكلفة الصف الواحد من خلال قسمة إجمالي النفقات على عدد الصفوف الدراسية،والأمر ذاته بالنسبة لتكلفة المؤسسة التعليمية الواحدة (مدرسة، ثانوية، جامعة) من خلال قسمة الإنفاق الإجمالي على عدد المؤسسات التعليمية.

7- خفض تكلفة التعليم

لاشك أن ازدياد تكاليف التعليم وعجز معظم الحكومات عن الوفاء مطالبه أدى بالباحثين لإيجاد وسائل قصد خفض تكاليفه، فدراسةتكلفة التعليم ليست هدفا بذاتها وإنما الهدف الرئيس هو البحث في السبل المناسبة للتحكم فيها والعمل على خفضها، ومن أهم الأساليبالمعروفة في خفض تكلفة التعليم نجد:

7-1- الأساليب المباشرة

- تحسين اقتصاديات الحجم للمباني التعليمية من خلال تعظيم الاستفادة من تلك المباني قدر المستطاع، كأن يستخدم المبنى في الصباح لتعليم المراحل العمرية الاعتيادية، وفي المساء تستخدم المباني ذاتها لتعليم الكبار، ويأتي في السياق ذاته زيادة كثافة الفصل إلى الحد الذي لا يؤثر على أداء المعلم.
- تقليص سنوات الدراسة دون الإخلال بمستوى التحصيل المرغوب والمناهج الدراسية ذات الأولوية
- استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية خارج مؤسسات التعليم

7-2- الأساليب غير المباشرة

- تحسين أداء الهيئة التدريسية والإدارة التعليمية.
- تقليص معدلات الرسوب والتسرب الدراسي.
- حسن اختيار مواقع إنشاء المؤسسات التعليمية.
- التنسيق بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل.
- تحسين جودة المناهج.

المحاضرة 05

المحور الرابع : العائد والفاقد في التعليم

أولا: العائد من التعليم

1- مفهوم العائد من التعليم

يهتم الباحثون في اقتصاديات التعليم بموضوع العائد من الاستثمار في التعليم ويمكن أن نعرف العائد من التعليم بأنه المقابل المنتظر من الإنفاق على التعليم سواء بالنسبة للأفراد أو الحكومات.

2- أهمية دراسة العائد من التعليم

يسمح قياس العائد من التعليم بتحقيق العديد من الفوائد بالنسبة لجانبي العرض والطلب على التعليم وذلك على النحو التالي:

- تزويد المعنيين بالتخطيط التعليمي بمعلومات أساسية مفيدة عن الروابط التي تربط التعليم بسوق العمل، وعن الأهمية الاقتصادية للسياسات التعليمية المختلفة حتى يتم الاختيار بينها على أسس موضوعية.
- يساعد المخطط التعليمي في القيام بمقارنات مختلفة من العائد الاقتصادي للتعليم، والعائد الاقتصادي من مشروعات استثمارية أخرى.
- يقترح طرقا لزيادة إنتاجية التعليم، إما بواسطة زيادة العائد أو بواسطة تخفيض تكلفته أو الاثنين معا
- يوجه هذا المدخل المخطط التعليمي إلى اتجاه الاستثمار في أي نوع من أنواع التعليم، بل في أي مرحلة تعليمية يكون الاستثمارأفضل نسبيا، أي أنه يساعد في التخصيص الأمثل للموارد.
- يشير المدخل إلى أثر تغيير نظام الأجور في الطلب على التعليم وإلى المجال الذي تعمل فيه الدولة لتحفيز الأفراد على طلب أنواع معينة من التعليم.
- يتيح قياس العائد من التعليم الفرصة أمام متخذي القرار بالتوسع في استحداث تخصصات جديدة، أو في زيادة عدد الطلاب في
- تخصصات أخرى نتيجة للطلب المتزايد عليها.

3- طرق تصنيف العائد من التعليم

3-1- الطريقة الأولى: تقسم عوائد التعليم -حسب هذه الطريقة- إلى **عوائد استهلاكية وعوائد استثمارية،** وتشمل العوائد الاستهلاكية عديدا من الجوانب مثل استمتاع الطلاب بالحياة الدراسية والمعيشة وسط الأقران لاسيما عندما يتدرج الطالب في مراحل التعليم خاصة في الجامعة، كما تشمل أيضا الرضا والسرور الذي يحصل لدى الطلبة وأوليائهم من جراء النجاح في الدراسة، كذلك يشبع المتعلم- من خلال تعلمه- رغبته في تحصيل المعرفة والتثقيف من خلال تعلم اللغات والمهارات المختلفة، أما العوائد الاستثمارية فتشمل بدورها العديد من الجوانب مثل زيادة قدرة المتعلم الإنتاجية، وإكسابه القدرة على الحراك الوظيفي ومن ثم تجنب مشكلة البطالة، وتشمل أيضا تزويد المجتمع باحتياجاته من القوى العاملة لدعم التنمية.

3-2- الطريقة الثانية: تقسم عوائد التعليم حسب هذه الطريقة إلى **عوائد فردية** مقابل **عوائد مجتمعية،** فالعوائد التي تعود على المتعلم نفسه تسمى العوائد الفردية و تشمل جوانب متعددة كزيادة دخل الفرد وتحسين صحته وتنويره سياسيا واقتصاديا، أما العوائد المجتمعية فهي التي تتعدى الفرد إلى أفراد آخرين في المجتمع، وتشمل زيادة الناتج القومي وتقليص التفاوت في توزيع الدخل، وتطوير القاعدة التكنولوجية وتقليص الجريمة وغير

ذلك، وفي هذا السياق يربط معدل العائد الخاص بين نفقات التعليم التي يتحملها الفرد مع الأرباح التي يجنيها من خلال استثماره في التعليم، بينما يربط معدل العائد الاجتماعي بين التكاليف الإجمالية التي يتحملها المجتمع مع الأرباح التي تعود عليه

3-3- الطريقة الثالثة: وفقا لهذه الطريقة تقسم عوائد التعليم إلى **عوائد اقتصادية** مقابل **عوائد اجتماعية**، فمن ضمن العوائد الاقتصادية للتعليم مثلا زيادة دخل الأفراد والدخل القومي، وإعداد القوى العاملة اللازمة لدفع عجلة التنمية، وزيادة القدرة الإنتاجية للأفراد، وتعزيزقدرة البلد تكنولوجيا واقتصاديا، أما العوائد الاجتماعية للتعليم فتتمثل في تنمية مهارات المتعلمين الاجتماعية لتحقيق انسجام اجتماعيوتقليص التفاوت الطبقي، وتعميق الإحساس بالحرية والمواطنة وتطوير جميع القيم الاجتماعية والثقافية وغيرها

3-4- الطريقة الرابعة: بحسب هذه الطريقة، تصنف عوائد التعليم إلى **عوائد نقدية** وأخرى **غير نقدية**، ويتضمن الصنف الأول كل العوائد ذات الطابع النقدي، فالأجر الذي يتقاضاه الفرد من جراء تحصيله لمستوى تعليمي معين يعد عائدا نقديا لتعليمه، وبالمثل فإن الإنفاق الحكومي على التعليم يعود عليها برفع مستوى ناتجها المحلي وهذا من العوائد النقدية، وبالمقابل يشتمل الصنف الثاني من العوائد على كل المكاسب التي تعود على الفرد والمجتمع باستثناء العوائد النقدية مثل تقليص الجريمة واحترام الحقوق والحريات والحفاظ على البيئة

المحاضرة 06 (تابع للمحور الرابع)

ثانيا: الفاقد في التعليم

يعتبر الفاقد في التعليم أو الهدر التربوي من أكبر المشكلات البيداغوجية التي تعرقل سير وتطور العملية التربوية في جميع أنحاء العالم

1- مفهوم الفاقد في العليم (الهدر التربوي)

- يمكن تعريفه على أنه حجم الفاقد من التعليم نتيجة الرسوب والتسرب في أي صف من الصفوف ولأي سبب من الأسباب
- هو تلك الظاهرة التي تتجسد في ضياع أو خسارة المال والجهد والوقت المسخرين في سبيل سير وتطوير مسار العملية التعليمية وتنشأ هذه الظاهرة لعدة عوامل أهمها التسرب والرسوب، وارتفاع تكلفة التلميذ، وتدني مستوى التحصيل

2- انعكاسات الفاقد التعليمي

2-1- الانعكاسات التربوية: حيث نجد أن الطلبة المتمدرسين يحتاجون لسنوات أطول وهذا يقلل فرص القبول، نظرا لمحدودية الأماكن المتوفرة، أما المتسربين فإنهم يشكلون فئة محدودة في التعليم، وهذا ما يدخلهم في مصاف الأميين، وهو خسارة للتنمية في صورة حرمانه منالتعليم، كما تعد هذه المشكلة عائقا أمام إصلاح التعليم.

2-2- الانعكاسات الاجتماعية: وتتمثل في كون الراسب أو المتسرب لا يملك صفات المواطن الصالح على النحو الذي ينشده المجتمع، كماأن المتسرب من المدرسة ينقصه الكثير من الخبرات ومنه يكون أقل قدرة على بناء المجتمع، حيث يؤدي المتسرب زيادة حجم المشاكل الاجتماعية والانحراف والجنوح، وتعاطي المخدرات والسرقة، كما يؤدي الرسوب والتسرب إلى عدم الاستقرار وخلق المشاكل الأسرية

2-3- الانعكاسات الاقتصادية: يعد الرسوب والتسرب معرقلات نجاح الاستثمار في القوى البشرية، ويؤديان إلى خسارة مادية يمكن تقديرها بحساب كلفة الطالب الواحد وحساب السنوات التي احتاج إليها للتخرج، كما يؤديان إلى خفض مستوى المعيشة

2-4- الانعكاسات النفسية: غالبا ما نجد الراسب أو المتسرب يواجه مشاكل في التكيف بسبب انحصار علاقاته بمن هم في سنه، وذلك لشعوره بالقلق والاضطراب نتيجة لنظرته لنفسه على أنه مختلف عنهم، كما أن إخفاق الطالب يؤدي به إلى الخوف من العقاب والتوجه إلى الأعمال غير العادية لكي يعوض فشله، كما أن نظرة الآخرين إليه تشعره بالنقص والدونية وهذا ما يجعله منبوذا من طرف المعلمين الذينيجعلونه موضع سخرية وهذا يؤدي به إلى العدوانية الزائدة.

3- العوامل المؤدية إلى الهدر التعليمي

من أهم العوامل التي تؤدي إلى الهدر التعليمي ظاهرتي الرسوب والتسرب، حيث تؤديان إلى خفض الكفاءة الإنتاجية للعملية التعليمية

3-1- الرسوب المدرسي

- ويعرف بأنه إعادة الطالب لسنة دراسية أو أكثر في نفس الفوج، ويترتب على إعادته شغلهلمقعد من المقاعد أكثر من مرة، ويكون تخرجه من المدرسة متأخرا عن الموعد المحدد لذلك بعد سنوات رسوبه.
- وهو أن يعيد الطالب سنة أخرى في الصف الذي كان فيه، وذلك لعدم قدرته على اجتياز الامتحانات والحصول على درجة النجاح فيها أو تغيب عنها لسبب من الأسباب.

ويعتبر الرسوب أحد العوامل المؤدية إلى الهدر والفاقد التعليمي، بحيث أن الطالب عندما يعيد السنة لا يعني له ذلك إلا أنه أعاد السنة نظرا

لإخفاقه في تحصيل المجموع الكافي، وربما الكثير من أفراد المجتمع لهم نفس النظرة الضيقة لهذه الظاهرة، ولكن رجال التخطيط واقتصاديوالتربية لهم نظرة ومفهوم مغاير للرسوب بحيث أن الطالب عندما يدرس في صف معين فإن ذلك يكلف الدولة ميزانية معينة وهي تكلفة التلميذ أو الطالب، هذه التكلفة تخصص للتلميذ على أساس أنه سيحقق الهدف المنشود وهو نجاحه الذي يمثل نجاح العملية التعليمية، ولكن من خلال إعادته للسنة فإن ذلك يعني أن الوقت والأموال والجهود التي صرفت عليه في تلك السنة إنما ذهبت هباء منثورا، وهذه هي ظاهرة الهدر التربوي، كما أن إعادة التلميذ للسنة يترتب عليه ضياع فرصة أمام غيره من الراغبين في الدراسة والتعليم

3-2- التسرب المدرسي

- هو انقطاع التلميذ عن الدراسة في مرحلة معينة دون إتمام هذه المرحلة مما يترتب عنه هدر في النظام التعليمي
- التسرب المدرسي هو انقطاع وانسحاب التلميذ من المدرسة نتيجة لسبب أو عدة أسباب وذلك قبل إتمامه للمرحلة التعليمية التيينتمي إليها أو يدرس فيها.

وتعتبر ظاهرة التسرب المدرسي من الظواهر التي تعرقل مسار التربية والتعليم وهي منتشرة في جميع المراحل التعليمية، وتعتبر مشكلة التسرب مشكلة خطيرة من حيث نتائجها على الفرد وعلى أسرته وعلى البيئة التي يعيش فيها، وعلى المجتمع ككل، فهي خطيرة على التلميذفي صورة حرمانه من فرص التعليم والترقي في السلم الاجتماعي، وتفقد الأسرة عاملا يضيف إلى قوتها المادية والمعنوية، ويصبح خسارةللمجتمع بحيث تشكل فئة المتسربين جانبا ضعيفا وغير فعال وغير بناء للمجتمع وتطوره.

المحاضرة07

المحور الخامس: الكفاءة والتخطيط في النظام التعليمي

أولا: الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي

1- ماهية الكفاءة في التعليم

- يقصد بالكفاءة من منظور اقتصادي العلاقة بين ما هو متاح من موارد وما هو متوقع من نتائج، من خلال زيادة كم المخرجاتونوعها على أساس كمية المدخلات، أو من خلال تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات بقصد الوصول إلى حجم معين منالمخرجات، وبالقياس على التعلم فإن أكثر النظم التعليمية كفاءة هي تلك التي تحقق أكثر قدر من المخرجات باستخدام أدنى قدر منالمدخلات في أقصر وقت وبأكبر قدر ممكن من الرضا والارتياح.
- كما يقصد بالكفاءة في التعليم القدرة على إحداث تغيير في مدخلات النظام التعليمي على نحو يحقق مخرجات أفضل دون تغيير أو زيادة في التكلفة.

2- أنواع الكفاءة في التعليم

يميز الباحثون بين نوعين أساسيين للكفاءة في التعليم هما: الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية وكل منهما ينطوي على كفاءة كميةوأخرى نوعية كما يوضحه الشكل:

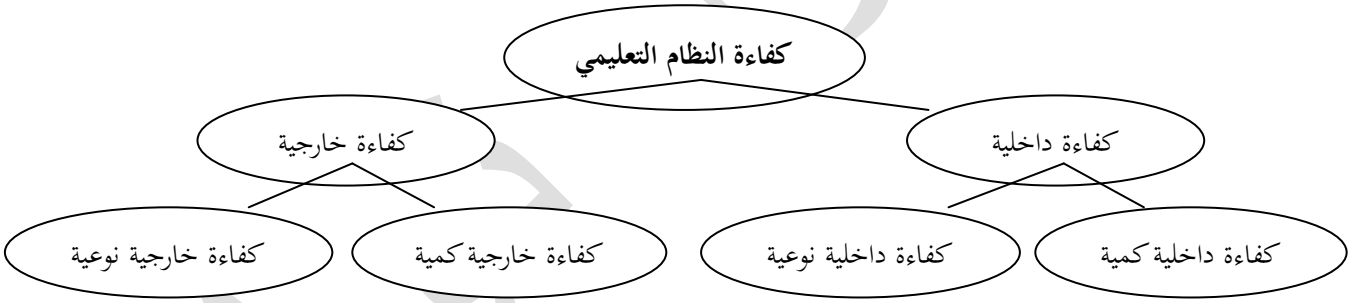

شكل يوضح: أنواع كفاءة التعليم

2-1- الكفاءة الداخلية للتعليم: لم يتفق الباحثون على تعريف موحد للكفاءة الداخلية للتعليم، حيث عرفت بأنها تحقيق مستوى معين من التعليم بأدنى حد من الهدر، وتخصيص الموارد بالشكل الذي يضمن تحقيق الهدف المتمثل في إعداد قوة العمل المؤهلة، وعرفت كذلك بأنهاالعلاقة بين المدخلات التعليمية (مثل المعلمين والكتب المدرسية) والتحصيل الدراسي، كما يقصد بالكفاءة الداخلية لنظام التعليم استعمالالموارد المتاحة من أجل تحسين كمية ونوعية التعليم بأفضل السبل.

وفي المحمل فإن الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي هي قياس مخرجات النظام التعليمي في ضوء مدخلاته، وتنقسم الكفاءة الداخلية للتعليم إلى كفاءة كمية وكفاءة نوعية.

2-1-1- الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم: يتمثل هذا النوع من الكفاءة الداخلية بالطابع الكمي للمدخلات التعليمية معبرا عنها بالموارد المخصصة للتعليم، وغالبا ما تقيم الكفاءة الداخلية الكمية من خلال العلاقة بين عدد الخريجين ونفقات الموظفين من معلمين وغيرهم، ومن ثم تعنى الكفاءة الكمية تحديدا بالعدد سواء تعلق الأمر بالأفراد أو الوسائل والموارد المالية

2-1-2- الكفاءة الداخلية النوعية للتعليم: تعني الكفاءة الداخلية النوعية للتعليم بجودة الطالب Student Quality التي تقاس في الغالب عن طريق الامتحانات بمختلف أشكالها، ومن ضمن العوامل المؤثرة على الكفاءة الداخلية النوعية للتعليم أيضا: توفر الغرف الدراسية الجيدة، كثافة التلاميذ في الصفوف، توفر المختبرات الدراسية والمكتبات، ونوعية المعلم وتوفر الوسائل التعليمية التكنولوجية

2-2- الكفاءة الخارجية للتعليم: يقصد بها مدى قدرته على تحقيق أهداف المجتمع الذي وضع النظام من أجل خدمته، من خلال ما يقدمه من خريجين يسهمون في مجالات شتى بكفاءة عالية تؤدي إلى كسب ثقة سوق العمل، ولا يقتصر الأمر على سوق العمل فحسب بل أيضا أن يكون الخريجون مواطنين صالحين يمارسون حقوقهم ويقومون بواجباتهم الاجتماعية، وعلى هذا الأساس يكون الحكم على الكفاءة الخارجيةللنظام التعليمي، وتشمل الكفاءة الخارجية للتعليم نوعين هما:

2-2-1- الكفاءة الخارجية الكمية للتعليم: تتعلق بالجانب الكمي لمخرجات نظام التعليم التي يعبر عنها في الغالب بالعلاقة بين عدد الوظائف الفعلية وحجم الإنفاق على التعليم، أو بمنظور أخر فان الكفاءة الخارجية الكمية للتعليم تعبر عن مدى تلبية نظام التعليم لحاجياتالمجتمع، وتحديدا حين الحاجة لتحقيق توازن بين أعداد الخريجين وسوق العمل.

2-2-2- الكفاءة الخارجية النوعية للتعليم: يعبر عن الكفاءة الخارجية بالعلاقة بين القدرات الموظفة في الحياة المهنية أو الاجتماعية للخريجين وتكاليف التعليم، أي أنها تعبر عن الكيفية التي يتم بها إعداد الطلاب للقيام بأدوارهم المستقبلية في المجتمع.

المحاضرة 08 (تابع للحور الخامس)

ثانيا: التخطيط في التعليم

1- مفهوم التخطيط

- هو محاولة الفرد لاستثمار موارده لأقصى حد بغرض تحقيق أهداف معينة في فترة زمنية معلومة مع السعي المتواصل لتنمية قدراته وموارده لتحقيق مزيد من الأهداف والتخطيط بهذا هو عملية أساسية من عمليات الإدارة.

2- مفهوم التخطيط التعليمي (التربوي)

- يعرف بأنه العملية المنتظمة التي تتضمن أساليب البحث الاجتماعي ومبادئ وطرق التربية وعلوم الإدارة والاقتصاد والمالية، وغايتهاأن يحصل التلاميذ على تعليم كاف ذو أهداف واضحة وعلى مراحل محددة تحديدا تاما، وأن يمكن كل فرد من الحصول على فرصةينمي بها قدراته وأن يسهم إسهاما فعالا بكل ما يستطيع في تقدم البلاد في جميع النواحي.
- إن التخطيط هو العملية التي يتم بموجبها اختيار الوسائل والأساليب والإجراءات اللازمة لاستخدام الموارد والإمكانات التي يمكن أن تتاح من أجل تحقيق الأهداف التي يتم السعي نحو الوصول إليها من خلال التعليم وتخطيطه

3- دواعي التخطيط التعليمي ومبرراته

من المبررات التي استدعت الأخذ هذا النوع من التخطيط ما يلي:

- حاجة التخطيط الاقتصادي للتخطيط التعليمي لتلبية حاجة الاقتصاد من العنصر البشري
- الزيادة السكانية السريعة وما ارتبط بها من تزايد الطلب على التعليم بأنواعه المختلفة مما استلزم التخطيط لاستيعاب هذه الزيادة فيالنظام التعليمي.
- تحول النظرة للتعليم بوصفه خدمة استهلاكية إلى كونه عملية استثمار يفوق عائدها أي مشروع اقتصادي، مما دعا إلى توظيف أمثل لنفقات التعليم لتحقيق أعلى عائد ممكن له.
- ضرورة تحقيق التكامل بين أنواع التعليم، مما يستلزم التخطيط لتقديم حلول شاملة لأنواع التعليم ومشكلاته
- طول فترة إعداد القوى البشرية يستوجب تخطيط التعليم تخطيطا طويل المدى لضمان التأهيل المواكب للاحتياجات كما وكيفا

4- أهداف التخطيط التعليمي

من بين أهداف التخطيط التعليمي ما يلي:

- تحديد الأهداف التربوية ووضع ما يقبل منها في صورة تكون قابلة للقياس.
- اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير والقرارات اللازمة لتحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف التربوية
- تحديد المدى الزمني اللازم لانجاز الأهداف التربوية، وإذا كانت الفترة الزمنية طويلة المدى فمن الأفضل محاولة تقسيمها إلى مراحلزمنية متوسطة أو قصيرة المدى.
- استخدام الموارد والإمكانات المتاحة سواء كانت بشرية أو مادية أو فنية أفضل استخدام للوصول إلى أقصى استفادة ممكنة من هذه الموارد والإمكانات.

5- صعوبات التخطيط التعليمي ومشكلاته

من بين صعوبات التخطيط التعليمي ومشكلاتهنذكر ما يلي:

- صعوبات ناشئة من علاقة التخطيط التعليمي بالتخطيط التنموي(الاقتصادي)، حيث إن من وظائف التربية المحافظة على الثقافة ودورها القيمي الحضاري، تلك الثقافة التي تنتج مع التطور المادي الصرف للاقتصاد وإخضاع كل شيء للقياس والحساب
- بطء استجابة التعليم للتغيرات السريعة في المجتمعات، مما يحول خطط التربية إلى خطط الترقيع والإنعاش دون جدوى لزياقها نظرا للسرعة الهائلة للتقدم العلمي والتكنولوجي.
- اتساع مجال التربية يجعله يحتوي على خليط غير متجانس من العاملين المختلفين في الفكر والمستوى الثقافي والاجتماعي
- عدم وجود معلومات دقيقة عن احتياجات القطاعات المختلفة مستقبلا.